



تماشياً مع قرار «الفيديري الأمريكي» بخفض الفائدة 0,5% لمواجهة المخاطر على النشاط الاقتصادي

«المركزي» يخفض سعر الخصم إلى 2,5%.. والهاشل: البنوك قوية وقادرة على مقاومة الصدمات

- خفض سعر الخصم في ضوء تحديات عدم يقين آفاق النمو بالاقتصاد العالمي
- قوة المصارف الكويتية تعززت نتيجة السياسات الرقابية الحكيمة لـ «المركزي»
- البنوك الكويتية قادرة على خدمة الاقتصاد بكفاءة عالية حتى مع الأوضاع الضاغطة

المالي التي يقوم بها (المركزي) والبنوك.

وأفاد بأن قوة القطاع المصرفي الكويتي تعززت نتيجة السياسات الرقابية الحكيمة التي يطبقها بنك الكويت المركزي عبر أدوات الرقابة الجزئية والكلية التي يتمثل أهم محاورها في تدعيم القواعد الرأسمالية للبنوك وبناء المخصصات الاحترازية.

وأشار إلى المصداق المالية الرقابية التي مكنت المصارف الوطنية من دخول حقبة التقلبات في أسعار النفط من موقع قوة «وهذا ما تشيد به تقارير بعثة خبراء صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى وكالات التقييم العالمية».

وأكد أن «المركزي» يتابع بيقظة التطورات الاقتصادية العالمية ويرصد انعكاساتها على أداء الأسواق المحلية والوضع المصرفي، مبيناً أن البنك لن يتردد في اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد تطبيق أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الرقابية لترسيخ دعائم المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

«المركزي» حريص على دعم الاستقرار النقدي والمالي وترسيخ بيئة داعمة للنمو

نهدف إلى المحافظة على جاذبية وتنافسية الدينار ودعم استقرار النشاط الاقتصادي



د. محمد الهاشل

أعلن بنك الكويت المركزي أمس عن خفض سعر الخصم في الكويت بواقع ربع نقطة مئوية ليصل إلى مستوى 2,5% مقارنة مع 2,75% في السابق.

وفي هذا السياق، قال محافظ بنك الكويت المركزي، د. محمد الهاشل إن هذا القرار جاء في ضوء تحديات عدم اليقين بشأن آفاق النمو في الاقتصاد العالمي وتداعيات مخاطر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) الذي انتشر في العديد من دول العالم، وما لذلك من انعكاسات وأثر سلبية على حركة النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية.

وأوضح أن القرار جاء أيضاً مع تراجع معدلات الطلب الكلي والنتائج الإجمالية وفي ضوء قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي بواقع نصف نقطة مئوية، لمواجهة المخاطر المتصاعدة لفيروس (كورونا المستجد) على النشاط الاقتصادي. وأضاف أن هذا الخفض في

مصدات مالية قوية تؤكد سلامة مؤشراتته المالية ومناختها. وذكر أن هذه البنوك ستظل قادرة على مواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية حتى في ظل أوضاع ضاغطة وهو أمر تؤكد اختبارات الضغط

الاقتصادي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية الدينار الكويتي ودعم استقرار حركة النشاط الاقتصادي وأداء الاقتصاد الكلي. وأكد الهاشل قوة أوضاع القطاع المصرفي الكويتي وقدرته على مقاومة الصدمات الخارجية بما تتوافر لديه من

سعر الخصم يأتي في إطار إجراءات احترازية تتطلبها دواعي التحوط لأي تداعيات لتفشي الفيروس. وبين أن الخفض يأتي في إطار جهود البنك للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي من خلال ترسيخ بيئة داعمة للنمو

قرر بنك الكويت المركزي تخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية لينخفض إلى 2,5%



في ضوء قراءة بنك الكويت المركزي الفاصحة لكل من:

- آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي
- التطورات الاقتصادية والمحلية والعالمية
- اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية

الهدف من القرار:

- تعزيز الأجواء الداعمة للنمو
- المحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق ومجز للمدخرات المحلية

مرتكزات القرار:

- نظام سعر صرف الدينار الكويتي
- أسعار الفائدة على العملات الرئيسية
- أسعار الفائدة على الدينار الكويتي
- معدلات الأداء الاقتصادي العام
- حركة الودائع والائتمان المصرفي
- مؤشرات السيولة المحلية



4 مارس 2020

يحتفظ بمخصصات ضخمة لمواجهة خسائر القروض ورأسمال قوي وسيولة عالية

«موديز»: القطاع المصرفي الكويتي يستمد الدعم من النمو الاقتصادي القوي



تخفف هذه المخاطر، ناهيك عما تملكه البنوك من رأسمال قوي وسيولة عالية. ومضت الوكالة إلى القول أنها تتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قويا، حيث يصل إلى حوالي 3% هذا العام مرتفعا عن 2,5% في عام 2019. وتظل الحكومة ملتزمة بخطة التنمية الوطنية، وستؤدي مشاريعها العديدة إلى زيادة معدل نمو الائتمان السنوي إلى حوالي 5% الفترة التي تغطيها الدراسة. وسترتفع نسبة القروض المتعثرة تدريجياً إلى حوالي 2% من إجمالي القروض في عام 2020 مقارنة مع 1,6% في عام 2018 مدفوعة بتخلف بعض الشركات الفرعية الأجنبية التابعة للبنوك عن الوفاء بالتزاماتها. أما في الكويت نفسها، فستبقى ظروف الائتمان قوية ومواتية، فيما يظل رأسمال البنوك الكويتية قويا، مع بقاء نسبة حقوق المساهمين العادية للموسم في النظام المصرفي مستقرة عند حوالي 14,5%.

محمود عيسى

توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن يوفر النمو الاقتصادي القوي في الكويت دعماً للظروف الائتمانية وفرص الإقراض في البنوك، وأن النظرة المستقبلية للنظام المصرفي الكويتي تبقى مستقرة، وقالت الوكالة في تقرير نشرته أمس أن النظام المصرفي الكويتي يحتفظ بمخصصات ضخمة لمواجهة خسائر القروض ورأسمال قوي وسيولة عالية. وقال نائب رئيس أول الائتمان في موديز نيتيش بوجنجاواراوان أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سيبقى قويا، ويدعم فرص خلق النشاطات والأعمال في البنوك. «ولكن تركيز الإقراض بصورة كبيرة لمقرضين منفردين، بالإضافة إلى القطاع العقاري المتقلب، يشكل مخاطر كبيرة على البنوك الكويتية، لكن من شأن المخصصات العالية لدى هذه البنوك أن

اقتصاديان لـ «الأنباء»: القرار إيجابي ومحفز للنمو الاقتصادي

أحمد مغربي - مصطفى صالح

ففي ضوء قرار بنك الكويت المركزي بمجاعة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة على الدولار بمقدار 0,5%، وخفض سعر الخصم في الكويت بمقدار 0,25%، أكد اقتصاديان لـ «الأنباء» في أحاديث منفردة أن خطوة بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم في هذه الظروف التي يمر بها الاقتصاد الكويتي والعالمي نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد، تعد خطوة إيجابية وتحفز النمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة. وأشاروا إلى أن خفض سعر الخصم سيحفز المستثمرين على الاقتراض وبالتالي إنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة أن حجم القروض المنوحة من البنوك الكويتية قفز خلال العام الماضي بنحو 1,5 مليار دينار ليصل إلى أعلى مستوياته التاريخية عند 38,4 مليار دينار، وبالتالي سيعزز القرار الجديد من النشاط الائتماني لدى البنوك الكويتية خلال العام الحالي. وفيما يلي التفاصيل:

الصانع: ردة فعل إيجابية اعتدنا عليها من «المركزي»

قال رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية مهند الصانع إن قرار بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم في الكويت، يأتي كردة فعل إيجابية لمواجهة الأحداث المتسارعة وقراءة جيدة للمشاهد الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، مشيراً إلى أن هذا القرار ليس بجديد على البنك المركزي الذي دشماً ما يسارع باتخاذ قرارات إيجابية تدعم وتحفز النمو الاقتصادي. وتحدث الصانع عن الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي خلال الفترة المقبلة، قائلاً إن صندوق النقد الدولي قام بخفض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي خلال العام الحالي، وهو ما يؤكد أن جميع اقتصادات المنطقة ستتأثر بشكل سلبي خلال

السلمي: القرار عامل محفز للأسواق المالية

قال الرئيس التنفيذي في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة (إيفا) صالح السلمي إن قرار بنك الكويت المركزي بخفض معدلات الفائدة هو عامل محفز للأسواق المالية وسينعكس القرار على بورصة الكويت على المدين القصير والطويل. وأشار إلى أن خفض أسعار الفائدة سيفتح شهية المستثمرين على الاقتراض وسيكون له دور كبير في توظيف السيولة التي تمتلكها البنوك المحلية وبالتالي ضخ المزيد من السيولة إلى السوق المحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء العقارية أو المالية أو التجارية، علاوة على البورصة الكويتية التي من المتوقع أن تشهد انتعاشاً في مؤشراتها عقب موجة الهبوط الأخيرة. وحول انخفاضات بورصة الكويت في جلسة الأحد الماضي وارتداد السوق على مدار جلستي الاثنين والثلاثاء، قال السلمي إن رأس المال جبان وبالتالي اندفع العديد من صغار المستثمرين إلى البيع العشوائي، مشيراً إلى أن انخفاض السوق كان طبيعياً ومتماشياً مع التخوفات من انتشار فيروس «كورونا المستجد».



مهند الصانع



صالح السلمي